الباب الثانى

دوافع المشروع ومحفزاته

obeikandl.com

obeikandl.com

الدوافع والحوافز وراء تنفيذ المشروع

أولاً الدوافع المصرية

أزمة المياة في مصر

المتابع للوضع المائي المصري يشعر بأننا علي مشارف أزمة مائية حقيقة، ويرجع ذلك إلي وجود عدد من التحديات والمشكلات التى تهدد الأمن المائي المصرى منها:

١- التهديد الأثيوبي لحصة مصر في مياه النيل:

تُعد مصر الدولة المصب لنهر النيل، وبالتالي فإنها من أكثر دول حوض النيل تأثراً بالأوضاع الاقتصادية والعلاقات السياسية بباقي دوله وخاصة أثيوبيا التي تمد مصر بحوالي ٨٥% من إيرادها من مياه النيل، لذا تُعد أثيوبيا مصدراً للتهديد الدائم للأمن المائي المصري، حيث الاعتقاد لدى المصريين والأثيوبيين عبر العصور أن أثيوبيا يمكنها تحويل مجرى النهر والتحكم فيه، مما انعكس على سياسة كل منهما تجاه الأخر وقد أعربت أثيوبيا عن عدم رضاها عن التوزيع الراهن لمياه النيل والذي تزايد مع بدء مشروع توشكي، حيث أعلنت عن ضرورة

وجود اتفاق جديد لتوزيع مياه النيل، وقامت ببناء سدين على النيل الأزرق وسدين آخرين في مناطق أخرى، واتجهت إلى الزراعة المروية، كما حذرت مصر من شق قناة فرعية، وأعلنت في مؤتمر التكونيل عام ٢٠٠٢م والذي عقد في أديس أبابا في فبراير ١٩٩٨، أن مصر والسودان تستأثران بمياه النيل دون بقية دول الحوض، وأن الإجراءات الفردية من جانبهما لتوسيع الري داخل وخارج حوض النيل دون موافقة الدول الأخرى يضعف المساعي لتحقيق إطار تعاون جماعي لاستثمار مياه النيل.

٢- الأطماع الإسرائيلية في المياه المصرية:

كما أن الأ طماع الصهيونية لها تأثير غير عادى فى سعى مصر تجاه البحث عن مكمل لاحتياجاتها من المياه من مصادر أخرى غير نهر النيل وترجع الأطماع الإسرائيلية في المياه المصرية إلى عام ١٩٣٠م عندما تقدم الزعيم الصهيوني هيرتزل إلى الحكومة البريطانية في عهد الملكة فيكتوريا ووزير خارجيتها بلفورد بمشروع يطلب فيه تحويل جزء من مياه نهر النيل إلى صحراء النقب في إسرائيل، وكانت حجته أن هناك فائضاً من مياه نهر النيل يفيض عن حاجة مصر ويصب في البحر المتوسط دون استخدامه في الزراعة أو تخزينه، حيث لم يكن لدى مصر في ذلك الوقت أي خزانات على نهر النيل، لذلك فكر أصحاب هذا

المشروع في نقل هذا الفائض من مياه نهر النيل إلى سيناء عبر ترعة الإسماعيلية وقناة السويس، وذلك لتوطين اليهود في سيناء كنقطة للوثوب إلى فلسطين، وقد تم تحطيم هذا المشروع، ولم تحقق إسرائيل طموحها في السيطرة على جزء من مياه نهر النيل لتعمير صحراء النقب التي تمثل حلم إسرائيل.

ولقد قامت إسرائيل عبر التاريخ بمحاولات متعددة كشفت عن مخططاتها الإجرامية إزاء نهر النيل،وكانت كل هذه المحاولات تحت شعار مقايضة المياه بالسلام ومن هذه المحاولات :

- ما أبدته إسرائيل في منتصف السبعينات من رغبة في الحصول على ١٠ % من إيراد نهر النيل وهو ما يمثل ٨ مليارات م٣ لحل مشكلة المياه في إسرائيل.
- ما اقترحه رئيس جامعة تل أبيب حاييم بن شاهار بأن تسعى إسرائيل إلى إقناع مصر بضرورة منحها حصة من مياه النيل لا تتجاوز نسبة ١ % تُنقل بواسطة أنابيب بهدف استخدامها في مشاريع التنمية الزراعية داخل قطاع غزة وخارجها.

- ما اقترحه بعض خبراء المياه الإسرائيليين بأن تمد مصر قطاع غزة بما يُعادل ١٠٠ مليون م٣ سنوياً من المياه، وهى نسبة تُعادل ٠.٢% من استهلاك مصر من المياه.

- اقتراح بعض المهندسين الإسرائيليين إقامة مشروع ضخم لجلب مياه النيل إلى صحراء النقب الشمالي عبر ترعة الإسماعيلية وعن طريق أنابيب تحت قناة السويس.

ولكن كل هذه المحاولات لم يُنفذ منها شيء، ولما فشلت إسرائيل في تنفيذ هذه المشروعات بالتراضي مع مصر لجأت إلى محاولة تنفيذ ذلك بالإجبار والضغط على مصر من خلال تحريض الدول الأفريقية المشتركة معها في مياه نهر النيل على إقامة المشاريع المائية والتي ستؤدى إلى تخفيض حصة مصر من المياه وخصوصاً أثيوبيا.

وأطماع إسرائيل لم تتوقف فى المياه المصرية في نهر النيل، بل امتدت بأطماعها إلى المياه الجوفية المصرية، فنجدها في عام ١٩٩٠ قامت بدراسة عن طريق الأقمار الصناعية بالاستشعار عن بعد لتقدير كمية المياه الجوفية المخزونة في صحراء سيناء(١)، وما يمكن سحبه

---

١) عن مقال لد/خالد عبد اللطيف محمد عمران - بتصرف

منها بالطرق المُثلى لاستغلاله في الزراعة، وقدرت المياه المسحوبة في ذلك الوقت بحوالي (٣٠ مليون م٣) من المياه وبذلك تُمثل إسرائيل خطراً داهماً.

علاوة على التهديدات الأثيوبية والإسرائيلية للأمن المائي المصري هناك تهديدات أخرى داخلية تتمثل في سوء استثمار الموارد المائية المتاحة، وعدم ترشيد استهلاكها، وسوء تنمية مواردها سواء في المجال الزراعي أو الصناعي أو حتى على مستوى الاستهلاك الفردي فهناك كميات كبيرة من مياه الشرب مهدرة في منازلنا تتراوح ما بين (١٠% - ١٥%) من المياه العذبة نتيجة للاستهلاك غير السوي مثل (رش الشوارع – ري الحدائق والأشجار – غسيل السيارات.. .) إضافة إلى الكميات المفقودة نتيجة سوء الأدوات الصحية المستخدمة وإهمال صيانتها، وكذلك سوء شبكات الصرف الصحي وعدم صيانتها وتآكلها وانكسار مواسيرها بسبب الزيادة المفاجئة في ضغط المياه، مما يؤدى إلى فقد كميات كبيرة جداً من المياه سواء كان ذلك في المنازل أو الهيئات الحكومية أو المدارس أو المستشفيات بسبب ضعف كفاية الأدوات الصحية المستخدمة.

كل هذه المظاهر لهدر الماء المصري، تجعل مصر على أبواب أزمة مائية خطيرة لابد من مواجهتها للحفاظ على أمنها المائي، ومن ثمَّ أمنها

القومي، ولا يمكنها ذلك وسلوك الناس على هذا النحو، فلابد من الاهتمام بترشيد استهلاك المياه وحسن إدارتها على كافة المستويات، بدءاً من ترشيد مياه الصنبور في المنازل، إلى كمية مياه الري في الحقل، وإلى كميات المياه الداخلة في الصناعة.

٣- تداعيات توقيع دولة بوروندي على اتفاقية عنتيبى (١)

تأتي حوالي ٨٦% من مياه النهر من الهضبة الإثيوبية (٥٩% من النيل الأزرق و١٤%من السوباط و١٣% من نهر عطبرة) بينما تساهم البحيرات الإستوائية بحوالي ١٤% فقط من مياه نهر النيل وتُقدّر كميات مياه نهر النيل التي تصل أسوان سنوياً بحوالي ٨٤ مليارمترمكعب وهذا يجعل نهر النيل من أضعف وأقل الأنهار مياهاً في العالم مقارنة بمساحة حوضه وطوله وعدد دوله المشاطئة وتساوي هذه المياه ٢% من نهر الأمزون،٦% من نهر الكونغو،١٢% من نهر اليانجستي، ١٧% من نهر النيجر، و٢٦% من نهر الزمبيزي وهذا الضعف الحاد في وارد المياه السنوي يمثّل المشكلة الكبرى لنهر النيل ودوله وشعوبه خصوصاً

---

١) عن مقال لـ. سلمان محمد أحمد سلمان بتصرف

مع الزيادة المضطردة للسكان والاحتياجات المائية المتنامية لهم، ومع التغييرات المناخية والتدهور البيئي في دول الحوض حيث يعتمد أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة في هذه الدول على نهر النيل (أكثر من ٢٥% منهم من وسط أفريقيا) ويُتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٥٠٠ مليون بحلول عام ٢٠٢٥.

غير أنه لابدّ من إضافة أن المشكلة الأساسية في حوض النيل هي أنّ مصر والسودان هما المستخدمان الرئيسيان لمجمل مياه النيل الواردة وخلاف آخر يتركز حول إصرار مصر والسودان على ضرورة الإخطار المسبق لهما حول أي مشاريع تنوي دول حوض النيل الأخرى إقامتها على نهر النيل ويبدو هنا الربط واضح بين هذا الطلب واتفاقية ١٩٢٩ التي تعطي مصر حق النقض حول أي مشاريع قد تؤثر عليها كما ترفض الدول الأخرى مبدأ الإخطار وتدعي أن مصر والسودان لم يقوما بإخطارأيٍ منها بأي مشاريع أقامتها هاتان الدولتان على النيل وعليه فلا ترى هذه الدول أي التزام من جانبها بإخطار مصر والسودان بمشاريعها وفي هذه النقطة يجب توضيح أن القانون الدولي يلزم كل دول الحوض بإخطار بعضها البعض بأي مشاريع تقام على النهر المشترك لأن التأثيرات التي قد تنتج من هذه المشاريع قد تمتد لكل الدول المشاطئة الأخرى فمشاريع أثيوبيا على النيل قد تؤثر سلباً على السودان ومصر،

وكذلك قد تؤثر مشاريع مصر والسودان على أثيوبيا لأن هذه المشاريع ستساعد مصر والسودان على إستعمال مزيد من المياه وستقوم مصر والسودان بالإدعاء لاحقا بأن هذه المياه أصبحت حقوقاً مُكتسبة.

ونقطة أخرى تخص تعديل اتفاقية الإطار التعاوني فبينما ترى مصر والسودان أن التعديل يجب أن يتم بموافقة كل الدول أو بالأغلبية على أن تشمل هذه الأغلبية مصر والسودان، تصر الدول الأخرى على أن يتم التعديل بالأغلبية دون تحديد أي دول ضمن هذه الأغلبية.

من هذا العرض نرى أن نقاط الخلاف كبيرة وجوهرية لذلك إنهار إجتماع كينشاسا في مايو عام ٢٠٠٩ ولم تنجح المفاوضات المكثّفة التي تمت خلال الأثني شهراً اللاحقة ولا إجتماعات الإسكندرية وشرم الشيخ في حل هذه الخلافات أو حتى تضييق الهوة بين الأطراف وبعد إنهيار المفاوضات قامت أثيوبيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا في ١٤ مايو ٢٠١٠ بالتوقيع على الاتفاقية ولحقت بهم كينيا في ٢٠ مايو ٢٠١٠ ولم تُوقع بوروندي والكونغو على الاتفاقية كما كان متوقعاً في ذلك الوقت وبما أنّ الاتفاقية تحتاج إلى تصديق ستّ دول فقد اتضح جلياً وقتها ضعف قدرة الدول الخمس في تحريك الاتفاقية وإدخالها حيّز التنفيذ من هنا تظهر أهمية توقيع دولة بوروندي.

وأريتريا ليست عضواً في مبادرة حوض النيل وبالتالي لا يتوقع منها أن مصر والسودان يحتاجان أن يتعاملا برويّةٍ وحكمةٍ وحنكة إزاء هذه التطورات، فكما ذكرنا آنفاً فإن المشكلة الكبرى التي تواجه دول حوض النيل هي الإيراد الضعيف للنهر وعليه فإنّ التحدي الحقيقي الذي يواجه نهر النيل ودول حوضه هو موازنة الإستعمالات القائمة لمصر والسودان بالإحتياجات المشروعة والمعقولة للدول المشاطئة الأخرى (وهي إحتياجات محدودة وقد اعترفت بها مصر والسودان نفسيهما في إتفاقية ١٩٥٩) وهذا بدوره سيتطلّب زيادة مياه النيل، كما أنّ هذه الزيادة سواء كانت من حصاد المياه في دول المنبع أو مستنقعات جنوب السودان أو من نهر الكونغو أو حتى من ترشيد الإستهلاك فإنها تحتاج إلى التعاون التام بين دول الحوض جميعاً، وإلى تعاون دول أخرى خارج حوض النيل حيث أن التعاون هو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها إدارة وحماية وتنمية مياه الأحواض المشتركة.

٤- تراجع حصة الفرد إلى نصف معدل الفقر المائى عام ٢٠٢٥

لقد تسببت الزيادة السكانية المطردة، بالفعل فى زيادة الطلب على المياه بشكل كبير، مما أدى لتدنى نصيب الفرد من المياه إلى أقل من حد الفقر المائى الذى يقدر بألف متر مكعب سنوياً، حيث بلغ فى عام ٢٠٠٧ نحو

٧٤٠ متراً مكعباً، بعدما كان عام ١٩٥٩ يقدر بنحو ١٨٩٣ وتناقص تدريجيا إلى ٩٣٦ متراً مكعباً عام ٩٦

كما أن زيادة المساحة الزراعية تسببت فى نقص نصيب الفرد من المياه، حيث زادت من ٥،٨ مليون فدان عام ١٩٨٠ إلى ثمانية ملايين فدان عام ٩٧، إضافة لمشروعات الدولة للتوسع الزراعى واستصلاح ٣،٤ مليون فدان بحلول عام ٢٠١٧ والذى يضيف إلى الرقعة الزراعية ما يزيد على مليون فدان بتوشكى وترعة السلام وحدهما.

والموقف المائى الحالى يشهد زيادة الاحتياجات المائية لقطاع الصناعة تقدر بنحو ٢،٢ مليار متر مكعب سنويا، ومن المتوقع أن تصل إلى ٤،٢ عام ٢٠١٧.

٥- استنزاف المياه الجوفية

وفي الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على المياه اتجهت العديد من الدول إلى زيادة استخراج المياه الجوفية، وتشير عديد من التقديرات إلى تناقص المعروض المائي في كثير من تلك الدول، والأقاليم مثل بعض أجزاء الصين والهند وغرب آسيا، ودول الاتحاد السوفيتي السابق، والولايات الغربية الأمريكية ووفق رأي الدكتور برون عن أحد الولايات الهندية تاميل نادو التي يزيد عدد سكانها عن ٦٢ مليون نسمة تنتشر

الآبار الجافة في كل مكان لاستنزاف المياه الجوفية والحال كذلك في إيران التي تضخ بمتوسط خمسة مليارات متراً من المياه سنوياً من مياهها الجوفية، والذي أوجد ما يمكن أن نطلق عليه لاجئي المياه الذين يهاجرون من مناطق الفقر المائي، التي تجف آبارها وتتناقص كمية المياه المستخرجة من الآبار الجوفية إلى مناطق ذات وفرة مائية.

٦- التصحر تعد ظاهرة التصحر من المشاكل الهامة وذات أثار سلبية لعدد كبير من دول العالم وخاصة الدول الواقعة في ظروف مناخية جافة وشبة جافة وشبة رطبة والتصحر هو تدهور الأرض في المناطق السابقة الناتجة عن عوامل مختلفة منها التغيرات المناخية والأنشطة البشرية حيث بدأ التوازن البيئي الطبيعي يعاني الاختلال من خلال سوء الاستثمار للموارد الطبيعية، وإلى حد أقل بكثير بسبب التغيرات الطبيعية التي طرأت على الظروف المناخية وفي فترة ما بعد الثمانيات بدأت ظاهرة التصحر بالتفاقم وتعاظمت أثاره السلبية على كافة الأصعدة البيئية الاجتماعية والاقتصادية ويعود بشكل أساسي إلى الزيادة الكبيرة لعدد السكان وزيادة الطلب على الغذاء توجد هنالك أسباب تعزى إلى نشأة هذه الظاهرة.

أسباب ناتجة عن الظروف الطبيعي : -

ويقصد بالأسباب الطبيعية التغيرات المناخية التي حدثت خلال فترات

زمنية مختلفة خلال العصور الجيولوجية القديمة.

أما التغيرات المناخية الحديثة يقصد بها تلك التي حدثت في الماضي القريب من حوالي عشرة آلاف سنة وتوجد صفات لهذه التغيرات المناخية منها:-

- تكرر فترات الجفاف
- التباين الكبير في كمية الهطول السنوي وتوزيعه
- سيادة الرياح القارية على الرياح البحرية
- الفرق بين المدى الحراري اليومي

أسباب ناتجة عن النشاط الإنسانى :-

ويمكن أن تعود هذه الزيادة في السكان إلى ظهور أنشطة إنسانية كثيرة تؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من المواد الغذائية المتوفرة وتؤدي إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي منها الامتداد العمراني على حساب المناطق الزراعية وزيادة مطردة في أعداد المواشي بالإضافة إلى زيادة المنشآت الصناعية الضخمة والقيام بتجارب نووية وكيمائية مضرة بالبيئية الطبيعية.

ويساعد كذلك على تدهور الموارد الطبيعي وتدهور الغطاء النباتي تدهور الأراضي وبالتالى إلى خسارة التربة الزراعية وكنتيجة لهذه العوامل يمكن أن نميز مجموعات التدهور أو التصحر إلى عدد من

العمليات وهى باختصار:-

- التدهور بفعل تعرية الرياح
- التدهور بفعل التعرية المائية
- التدهور الفيزيائي
- التدهور الكيمائي
- التدهور الحيوي

٧- إيران تحرض دول حوض النيل ضد مصر

كشفت مصادر إيرانية النقاب عن مخطط إيراني لتحريض دول حوض النيل على مصر، وذلك من خلال تذكية الخلافات القائمة بينهم على مياه النهر.

ونقلت صحيفة السياسة عن مصادر وصفتها بشديدة السرية أن النظام الإيراني انتهى من إعداد تقرير مفصل حول الخلاف الذي نشب بين مصر ودول حوض النيل، بشأن تقاسم مياه النهر، وإمكانية استغلال هذه الخلافات لتثبيت أقدام طهران في الدول الأفريقية التي تعتبر الساحة الخلفية لمصر.

والتقرير الذي أعده خبراء إيرانيون في مجال المياه والعلاقات الدولية

والقضاء الدولي، تطرق إلى موضوع تقاسم المياه بين دول حوض النيل الذي تم التوقيع عليه في عام ١٩٢٩ والاتفاق المرفق به من عام ١٩٥٩ المعروفين بإسم Nile Treaty واللذين تم التوقيع عليهما بين بريطانيا (التي كانت منتدبة على عدد من الدول الأفريقية) وبين مصر، وما زالا حتى اليوم ملزمين لأثيوبيا والسودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا وبوروندي والكونغو، ويعطيان لمصر الحق فى استغلال ٦٥ % من مياه نهر النيل، كما يعطيهما حق النقد على أي استخدام لمياه النهر، قد يؤثر سلبًا على الكمية التي تصلها منه .

وقبل انتهاء مناقشة التقرير، اتخذت طهران قرارًا بفتح ساحة أفريقيا وتخصيص موارد مادية وسياسية، للضغط على دول حوض النيل التسعة، للاعتراض على اتفاق عام ١٩٢٩ والمطالبة بتعديله، بحيث يعطي لهذه الدول حصة أكبر مما أعطاه لها هذا الاتفاق حتى الآن والحجة الرئيسية التي يعمل الإيرانيون على طرحها في هذا المجال، هى أن مياه الأنهار التي ترفد نهر النيل تعتبر موارد طبيعية وللدول حق تملكها واستغلالها وبيعها للآخرين.

وتوقع التقرير الإيراني أن تواجه مصر بعد أقل من عشر سنوات، أي في عام ٢٠١٧ أزمة مياه، حيث لن تملك ما يزيد على ٧١ مليار متر مكعب من المياه، فيما ستبلغ احتياجاتها ٨٦ مليار متر مكعب وذكرت

التقارير أن إيران تنسق نشاطها في أفريقيا مع كبار المسئولين الأفارقة الذين تعتبرهم طهران حلفاءها الرئيسيين في القارة السمراء وموطئ قدم ثابت لها تتمكن من خلاله من تنفيذ مآربها هناك.

وتحاول ايران بشتى الطرق، إحراج القاهرة عن طريق تصويرها كالمستفيدة الوحيدة من مياه النيل وتذكي من وراء الكواليس الحملة الإعلامية التي تطعن في أحقية مصر فى مياه النيل وتدعي أحقية باقي دول الحوض للحصول على حصتها من هذه المياه والمصادر الإيرانية أفادت بأن النظام الإيراني يحاول تسويق دعاية رخيصة حول قيام مصر ببيع مياه النيل لإسرائيل كما كشف مهتمون بالشأن الإسرائيلي والإيراني، أن كلاً من إيران وإسرائيل يستخدمان نفس وسائل الاختراق في الدول الأفريقية عن طريق تقدم المساعدات الاقتصادية رغم اختلاف دوافع كلا الدولتين وأكد الدكتور عماد جاد رئيس تحرير مختارات إسرائيلية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية أن المساعدات الخارجية التي تقدمها بعض الدول فى صورة منح ليست سوى أداة من أدوات السياسة لتلك الدول وقد أكد السفير أحمد حجاج الأمين العام للجمعية الأفريقية، أنه لاحظ أثناء عمله سفيرًا لمصر فى كينيا نشاط إيران المتزايد عن طريق بعض المؤسسات الخيرية الإيرانية من خلال تقديم منح للطلاب الكينيين للدراسة فى طهران.

ونفس الأنشطة التى تمارسها ايران فى السودان تمارسها فى تنزانيا تم توقيع أربع اتفاقيات في مجالي التجارة والزراعة، ووعد تلقته تنزانيا من المسئولين الايرانيين بالمزيد من الدعم المالي والقضائي، لفتح ملف اتفاقية عام ١٩٢٩ كما اقترح تمويل مشروع لضخ المياه من مصادر النيل، على غرار مشروع بحيرة فيكتوريا الذي تم تدشينه في عام ٢٠٠٤ ونفس الأنشطة تمارسها فى عدة دول أخرى منها أوغندا حيث بدأت إيران تعمل على دفع أوغندا لتحريك المشروعالتي طرحتها الأخيرة في عام ٢٠٠٤ لمطالبة مصر بدفع مقابل مالي للمياه التي تستخدمها، ويعمل محامون إيرانيون متخصصون في القضاء الدولي، على إعداد مذكرة قضائية تدعم الطلب الأوغندي، واقترحوا على المسئولين هناك رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية، لمطالبة مصر بالتعويض عن الخسائر التي تكبدتها أوغندا جراء اتفاق ١٩٢٩.

وسبق أن أكد خبراء سياسيون مصريون ودوليون على أن التحركات الإيرانية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، والتي زادت في الآونة الأخيرة، تهدد أمن مصر فقد قال رئيس المركز الدولي للدراسات السياسية والمستقبلية إن التحركات الإيرانية تفرض تحديات على مصر وعلى دول المنطقة حيث أن أفريقيا هي عمق إستراتيجي لمصر يمتلئ بالمصالح الوطنية المصرية.

وأن هذه التحركات لا تستهدف فقط زيادة نفوذها في القارة، ولكن التأثير على المصالح المصرية في قارة أفريقيا، وخاصة ما يحدث في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي باعتبارها دولة مطلة على البحر الأحمر ودولة ذات مصالح مائية مع دول منابع النيل ومثل هذا الأمر يمثل تحدياً مباشرا للمصالح المصرية والعربية والأمن الإقليمي عامة .

وقال المدير التنفيذي للمركز الدولي للدراسات السياسية والمستقبلية إن الأنشطة الاستخباراتية والعسكرية الإيرانية على حدود العالم العربي تثير القلق الشديد، إذ أن تلك الأنشطة لم تعد خافية والحضور الإيراني في المنطقة يتزايد، وتتمتع بتسهيلات هامة في ميناء عصب المطل على باب المندب مع زيادة التعاون مع أريتريا.

والأخطر ما ذكره الدكتور حامد ربيع في كتابة الأمن القومي العربي من أن إسرائيل تقوم بأبحاث وتجارب حول سلسلة جبال تفصل نهر النيل عن نهر النيجر فإذا أمكن تفجير هذه الجبال بقنبلة هيدروجينية قد يتحول مجري نهر النيل إلي نهر النيجر ويعلق هو علي ذلك فيقول حتى وإن كانت المشروعتبدو خيالية لكن ماذا نحن فاعلين لمواجهة هذه الأخطار؟!

٨- ارتفاع منسوب مياه المتوسط يهدد دلتا النيل

قد تتعرض دلتا النيل في مصر لكارثة تدمر الأراضي الزراعية وتدفع السكان إلى هجرة جماعية إذا لم يتم التصدي لمشكلة التغير المناخي الذي يتسبب في ارتفاع منسوب مياه البحر المتوسط، بحسب ما يقول الخبراء وبدأ بالفعل تآكل الأراضي وانخفاض خصوبتها بسبب الأملاح في دلتا النيل التي تمتد من القاهرة حتى البحر المتوسط ويحدها من الجانبين فرعي نهر النيل والتي كانت على مر التاريخ مخزن حبوب مصر وخلال العقد الماضي، زاد منسوب البحر ٢٠ سنتيمتراً وإذا ما ارتفع متراً إضافياً فسيؤدي ذلك إلى غرق ٢٠% من أراضي الدلتا وإذا ما زاد صرف النيل فى البحر فقد يتراجع المنسوب اذ يطغى الماء المالح على الشواطئ نتيجة انخفاض منسوب المياة العذبة المنصرف والناتج عن انخفاض منسوب المياه فى النيل.

٩- تضاعف تعداد السكان بحلول عام ٢٠٥٠

القاهرة واحدة من أكبر المدن من حيث الكثافة السكانية على وجه الأرض ومن المحتمل أن يتفاقم الازدحام الذي يعاني منه السكان بالفعل إذ يتوقع ان يتضاعف تعداد سكان مصر بحلول عام ٢٠٥٠.

لذا تحرص الحكومة على تشجيع الناس على الانتقال للصحراء بالمضي قدما في خطة تتكلف ٧٠ مليار دولار لاستصلاح ٣ر٤ مليون فدان تقريبا من الأراضي الزراعية على مدى السنوات العشر المقبلة.

ومن الحوافز المقدمة توفير أراضى بسعر رخيص لخريجي الجامعات وكي تصبح تلك المناطق قابلة للسكن والزراعة ينبغي أن تستغل الحكومة الموارد المائية القليلة لنهر النيل نظراً لندرة هطول الامطار على مصر

١٠- السدود تهدد حصة مصر

قال الدكتور مغاوري شحاته دياب -أستاذ المياه والرئيس الأسبق لجامعة المنوفية- أن إنشاء هذه السدود بكل من تنزانيا ورواندا سيؤثر بالسلب في حصة مصر السنوية من مياه النيل، مشيراً إلي أن القاعدة العلمية تقول إن إنشاء سدود لتخزين المياه في منابع النيل سواء المنابع الإستوائية أو الحبشية يؤثر بالسلب في حصتنا

المائية و أن هذه الدول أقدمت علي إنشاء سدود لتخزين المياه دون موافقة مصر وإخطارها مسبقاً بهذه المشروعات المائية و الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل أقوي من الوجود المصري في هذه الدول، مضيفاً أن وجود إسرائيل في هذه الدول لا يصب إطلاقاً في خدمة المصالح المصرية، بل إن الوجود الإسرائيلي في دول الحوض يمثل عامل إزعاج لمصر، مضيفاً أن إسرائيل إذا لم تنجح في الضغط علي دول الحوض لتخفيض حصة مصر السنوية من مياه النيل فإنها ستنجح علي الأقل في منع زيادة حصة مصر السنوية من مياه النيل

وأن الأقمار الصناعية ترصد حالياً إقامة مشروعات مائية في دول حوض النيل دون علم مصر، مضيفاً أن مصر تتعامل مع هذه الأزمة من خلال غض الطرف عن بعض المشروعات المائية التي تري أنها لا تؤثر بالسلب في حصة مصر من مياه النيل، رغبة منها في احتواء دول حوض النيل.

والباحثون في مجال المياه في دول حوض النيل يشكون مر الشكوي من موقف مصر، ويتهمون مصر بأنها تحرمهم من مياه نهر النيل من وجهة نظرهم، مضيفاً أن القضاء علي هذه الصورة النمطية السلبية وغير الحقيقية لدي دول حوض النيل عن مصر لن يتحقق إلا من خلال تخطي

مرحلة الكلام الحالية إلي مرحلة الفعل وتنقسم هذه المرحلة إلي شقين الأول وهو تنفيذ مصر عدداً من المشروعات المائية بدول الحوض لخدمة شعوبها، أما الشق الثاني فيتمثل في تقوية مصر لوجودها في دول حوض النيل، خاصة وأن الوجود الإسرائيلي أقوي منه.

بعد السرد السابق الذكر والذى تعتبر كل نقطه منه مدعاه وحدها للبحث عن بديل يمكن من خلاله تعويض احتياجات مصر من الماء نذكر هذه النقط فى شكل أجمالى وهى :

١- التهديد الأثيوبي لحصة مصر في مياه النيل
٢- الأطماع الإسرائيلية في المياه المصرية
٣- تداعيات توقيع دولة بوروندي على اتفاقية عنتيبى
٤- تراجع حصة الفرد إلى نصف معدل الفقر المائى عام ٢٠٢٥
٥- استنزاف المياه الجوفية
٦- التصحر
٧- إيران تحرض دول حوض النيل ضد مصر
٨- ارتفاع منسوب مياه المتوسط يهدد دلتا النيل
٩- تضاعف تعداد السكان بحلول عام ٢٠٥٠
١٠- السدود تهدد حصة مصر

ثانياً دوافع الكونغو

إن ما يدفع الكونغو إلى قبول هذه المشروع هو حجم الفائدة التى تعود عليها ونختصرها فيما يلى :

١- التقارير تؤكد أن كثرة ووفرة مياه هذا النهر العملاق وقصر طوله يسبب بعض المستنقعات في هذه الدول وما يليها من أمراض ثم إن مياه هذا النهر تذهب معظمها إلي المحيط الأطلسي ولايستفيد منها أحد وأن تقليل المياه في روافد هذا النهر سوف تخلق مقاطعات زراعية صالحه كمصدر غذائي طيب لصالح الدولتين وسوف تتحقق الاستفادة من مياه هذا العملاق الذي يصل طوله٤٧٠٠ كيلومتر وتصل كمية المياه به إلي١٩٠٠ مليار متر مكعب سنوياً يضيع منها ثلاثة أرباعها في المحيط الأطلسي في حين أن نهر النيل بكل عظمته لاتتجاوز كمية المياه به١٦٠٠ مليار متر مكعب يتنازع عليها شعوب عديدة علي امتداد مجراه.

٢- إمكان توليد طاقة كهربائية تبلغ ٣٠٠ تريليون وات في الساعة وهي تكفي لإنارة قارة أفريقيا، حيث أن الكونغو تصنف علي أن لديها سدس قدرات الطاقة الكهرومائية في العالم لتوليد المياه من المساقط المائية.

٣- أن تنفيذ المشروع سوف يتضمن إنشاء شبكة طرق والمسارات التي يمكن من خلالها ربط الإسكندرية بكيب تاون لربط شعوب القارة

الأفريقية من أقصي شمالها إلي أقصي جنوبها من خلال خط سكك حديدية

٤- استخدام المياه التى يتم توفيرها من هدر مياه نهر الكونغو فى خطط التنمية فى البلدان الثلاثة مصر والسودان والكونغو.

٥- تحرص الكونغو على استمرار علاقتها بمصر نظراً لحجم ووزن مصر فى أفريقيا وللمنح التى تمنحها مصر لها على المستوى العلمى والتدريبى خاصة وأن الكونغو ٩٥% من سكانها مسيحيون وهناك خلاف عقائدى بين المسيحيين واليهود على عكس التقارب بين المسلمين والمسيحيين قال تعالى (ولتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود ولتجدن أقربهم الى الذين آمنوا مودة ورحمة الذين قالوا إنا نصارى) صدق الله العظيم.

obeikandl.com

مهما بلغت درجة المنافع التى تعود على أى دولة فان المنافع هى فقط أحد المحفزات لأى فكرة لذلك لابد من وجود محفزات تدفع الدول الى الإسراع بتنفيذ الأفكار وبالنسبة لهذه المشروعفهناك بعض المحفزات بالإضافة الى العوامل التى ذكرت من قبل والتى تدفع كل من مصر والكونغو الى تنفيذ المشروعومنها

النهر بدون تكاليف

من خلال التصور الرائع لامتداد أنهار عبر الصحاري السودانية والمصرية والليبية والتشادية يثور تساؤل مهم من سوف يدفع فاتورة تكاليف حفر هذه الأنهار التي تمتد آلافا من الكيلو مترات؟

والإجابة الكارثة كما يشرح د.البهي عيسوي أن العلماء يتصورون أن المياه سوف تتدفق من خلال الأودية القديمة المطمورة بالرمال وتزيح الرمال خلال تدفقها لتعيد إلي المجري مساره القديم دون حاجة إلي تدخل بشري أو انفاق علي حفريات وعند هذه الاجابة مع الصور المذهلة والآراء العلمية

المطروحة الآن فإن ثمة مطلباً قومياً إلي رئيس وزراء مصر وكان اهتمامه الأول مياه النهر أن ينقل إلي المواطنين كل ما يتعلق بالمشروع من آمال وحقائق قد تغير صورة الحياة فوق هذه الدول التي تفتقر الآن إلي نقطة الماء والتي تحيطها المخاوف من حروب قد يسببها التنازع علي المياه.

التعاون بين البلدين (مصر والكونغو)

<u>التعاون الفنى</u>

من منطلق تعزيز التعاون الدائم مع دول حوض النيل بصفة عامة ودولة الكونغو الديمقراطية بصفة خاصة وقع وزير الموارد المائية والرى، وسفيرة الكونغو الديمقراطية بالقاهرة بروتوكول التعاون الفني لتنفيذ مشروع الادارة المتكاملة للموارد المائية وذلك من منطلق حرص مصر على التنمية والتكامل مع دول حوض النيل رغم الظروف الاقتصادية الراهنة.

وقد تلقى وزير الموارد المائية والرى تقريراً من رئيس قطاع مياه النيل فورعودته من زياره جمهورية الكونغو الديمقراطية التي بحثت تعزيز التعاون الفني في مجال الموارد المائية مع الكونغو وبحث سبل الاستفادة من الموارد المائية بشكل عام لتلبية الاحتياجات المائية .

والتقرير تناول نتائج المحادثات التى جرت بخصوص التعاون الفنى

بين البلدين لتفعيل المنحة المصرية للكونغو التى وقعت مارس الماضي بين وزارتى المياه فى البلدين لإدارة الموارد المائية واشتملت أجندة الاجتماعات على وضع الخطط التنفيذية وبرامج العمل الخاصة بتنفيذ البروتوكول فى مجالات التدريب وبناء القدرات وحفرالآبار الجوفية والتنبؤ بالفيضان ودراسات جدوى السدود متعددة الأغراض وتبادل الخبرات فى مجال الزراعة والرى .

وتم الاتفاق علي نقل الخبرات المتراكمة لمصر خلال إدارتها لمواردها المائية المحدودة جداً عن طريق إعادة إستخدام مياه الصرف الزراعى والصحى وتحلية مياه البحر وإتخاذ التدابير اللازمه لمقابلة التغيرات المناخية والتى ستؤدى إلى إرتفاع سطح البحر وتأثيرة على الدلتا والبحث عن حلول غير تقليدية لحل أزمة المياه بمصر .

كما تم الاتفاق علي تحديد الأولويات فى الفترة القادمة خلال السنة المالية الحالية وتمثلت فى إنشاء مركز للتنبؤ وبناء القدرات وعمل دراسات بخصوص إنشاء الآبار الجوفية وتحديد مساحة ٢٥٠ فدانا بمنطقة كينشاسا لإنشاء مزرعة نموذجية بأحدث نظم الرى على أن يقوم بتشغيلها فلاحين من مصر والكونغو مع الخبراء المصريين بهدف نقل الخبرات المصرية للكونغو .

والجانب المصرى طلب من الجانب الكونغولى تحديد أماكن الآبار

الجوفية والبيانات الهيدرولوجية الخاصة بهذه المناطق كما تم الأتفاق على أن يكون الإجتماع القادم بالقاهرة خلال شهر ديسمبر ولقد أشاد الجانب الكونغولى بدعم مصر لإنشاء سد أنجا لحل مشكلة الطاقة فى البلدين وحرص مصر على مساندة الكونغو لتعظيم مواردهم المائية.

مشاركة مصر فى إنشاء سد أنجا

جددت الكونغو دعوتها لمصر للمشاركة بخبراتها في بناء سد انجا الكبير، الذي يوفر كميات ضخمة من الطاقة والكهرباء من شأنها أن تغطي احتياجات مصر والقارة الأفريقية وتصدر للخارج، خاصة لأوروبا وبما يعود بالنفع علي البلدين إن قضية مشاركة مصر فى سد أنجا تم تناولها خلال اجتماع اللجنة المشتركة بين البلدين، حيث جدد الجانب الكونغولي دعوته لمصر مرات عديدة للمشاركة في بناء هذا السد الكبير،وهو موجود في القسم الغربي من جمهورية الكونجو على اضخم منحدرات مائية في العالم ويستخدم هذا السد لتوليد الطاقة الكهربائية فهو يستفيد من تدفق مياه نهر الكونجو الذي تبلغ درجة انحداره ٩٦ متر وبمعدل تدفق يساوي ٤٢,٤٧٦متر مكعب /ثانية حيث توجد دراسة للربط بينه وبين السد العالي مستقبلاً ووفقا لتقارير ودراسات حكومة الكونغو الديمقراطية فان هذا السد من شأنه أن يوفر نحو ٤٤ ألف ميجاوات من الكهرباء والطاقة تغطي احتياجاتها وكل

مشروعاتها للتنمية المحلية إلي جانب سد العجز للكهرباء والطاقة في مصر وتصدير الفائض لدول المنطقة والقارة الأوروبية.

وقد جرت محادثات فى هذا الشأن أيضا بين وزارة الكهرباء والطاقة في مصر مع نظيرتها الكونغولية لامكان الربط بين البلدين، والاستفادة من الفائض الذي سيوفره بناء سد انجا مما يسهم في سد عجز الطاقة بمصر من جانب، وتوفير العملات الصعبة من جراء تصدير الفائض للخارج بالمنطقة، بما فيها الدول العربية والأفريقية ودول القارة الأوروبية **ويجرى حاليا دراسة تنفيذ مشروعات للتعاون بين دول حوض النيل باستثمارات تصل إلى ١١ مليار دولار.**

مشروعات مشتركة فى مجال الموارد المائية

رحبت مصر بالتعاون الشامل مع دولة الكونغو في مجالات الإدارة المتكاملة للموارد المائية وإدراجها ضمن مذكرة التفاهم المتوقع التوقيع عليها قريبا، وقد اتفق الجانبان المصري والكونغولي علي تشكيل لجنة فنية مشتركة في إطار الاجتماعات الفنية التحضيرية للدورة الخامسة للجنة المشتركة بين مصر ودولة الكونغو الديمقراطية يأتي ذلك ضمن برنامج تنفذه وزارة الموارد المائية والري لتفعيل التعاون مع دول

حوض النيل وكان ذلك خلال لقاء وزير الموارد المائية والري ووزير التعاون الدولي بدولة الكونغو.

كما تم دراسة مقترح مذكرة تفاهم بين الجانبين بشأن التعاون الايجابي وتقديم المساعدات الفنية وتبادل الخبرات بين مصر والكونغو في العديد من المجالات المرتبطة بتنمية وإدارة الموارد المائية وفي مقدمتها آليات تقييم الموارد المائية والتعرف علي الامكانيات المتاحة لها وتحديث خطط الادارة المتكاملة للمياه، علاوة علي تقديم الدعم الفني للتعرف علي هيدرولوجية حوض نهر الكونغو، وتحديث جميع الدراسات ذات الصلة، وكذلك إعداد الدراسات الهيدرولوجية للمياه السطحية والجوفية والأراضي الرطبة ومناقشة سبل تقديم الدعم الفني وصياغة برامج التوعية البيئية للحفاظ علي نوعية المياه والحد من التلوث، بالاضافة إلي بحث محاور مراقبة وتقييم نوعية المياه السطحية والجوفية واعداد الدراسات الجيوفيزيقية في هذا الشأن، ودراسة امكانية حفر وصيانة العديد من الآبار الجوفية وتدريب وبناء القدرات للكوادر الكونغولية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية .

التعاون الاستثماري والتجاري بين البلدين

تسعى وزارة التعاون الدولى فى مصر بالتعاون مع الوزارات المعنية فى الكونغو الى ارساء أطر التعاون فى ضوء ما تشهده العلاقات الثنائية من نمو ملحوظ في الفترة الأخيرة مما يستوجب أهمية العمل علي تحقيق تطور ملموس في جميع مجالات التعاون المشترك.

وقد تناولت الاجتماعات بين الجانبين بحث سبل دعم وتنمية التعاون بين البلدين في العديد من القطاعات الحيوية علي رأسها التعاون في مجال الزراعة والكهرباء والتجارة والنقل من خلال السعي لانشاء خطوط ملاحية منتظمة ومباشرة بين البلدين بما يسهم في تنمية حركة التجارة والاستثمار بين البلدين، والتعاون في مجال الصحة والدواء من خلال توفير الاطباء والفنيين وفقا لطلب الجانب الكونغولي وتسريع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل تسجيل الدواء في الكونغو خاصة في ضوء الميزة التنافسية للمنتج الدوائي المصري من حيث الجودة والسعر والتعاون في مجال البترول والغاز الطبيعي من خلال بحث مشروع استكشاف غاز الميثان من بحيرة كيفو والتعاون في مجال الخدمات المالية بما في ذلك إجراء التعديلات اللازمة علي الاتفاقية الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي الموقعة عام١٩٩٨ في ضوء التطورات الاقتصادية والتشريعات الضريبية في البلدين.

وهناك موضوع آخر علي جانب كبير من الأهمية وهو ما يتعلق بالتعاون والتنسيق بين الجهات المعنية في البلدين حول الوصول إلي نتائج ايجابية علي صعيد المشروعات الكبري السابق طرحها للتعاون بين البلدين في مجال الكهرباء والطاقة كمشروع الربط الكهربائي بين سدي انجا واسوان، والمياه مثل مشروع إدارة مياه حوض نهر الكونجو وكلا المشروعين يحتاج إلي تنشيط الاتصالات بشأنه ودراسة كيفية تدبير التمويل اللازم لهما دوليا واقليميا.

وستركز الإجتماعات علي دعم وتنمية دور مؤسسات مجتمع الأعمال في البلدين لاقامة مشروعات استثمارية مشتركة في المجالات الواعدة في البلدين والعمل علي تذليل العقبات التي تواجه القطاع الخاص في البلدين وتأسيس قاعدة بيانات ومعلومات تجارية واقتصادية واستثمارية متخصصة في مختلف القطاعات وكذلك تشجيع تنظيم الأحداث المشتركة في البلدين وخاصة مجالات انتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والطاقة في الكونغو الديمقراطية، والصناعات التعدينية والبتروكيماويات، والأخشاب، والسياحة والتشييد والبناء،وقد تم الاتفاق بين الشركة الوطنية للكهرباء والكونغولية وإحدي شركات القطاع الخاص المصري والرائدة في مجال الكهرباء والطاقة علي مشروع إعادة تأهيل شبكات الكهرباء الارضية في كينشاسا بقيمة نحو٥٢ مليون دولار وسوف يتم

التوقيع علي مذكرة تفاهم بين الشركتين في هذا الشأن في كينشاسا، فضلاً عن انشاء مصنع مشترك لعدادات قياس الطاقة الكهربائية التي تعمل بنظام الدفع المقدم ومصنع لانتاج اللمبات الموفرة للطاقة.

وسوف تشهد عمليات التباحث بين البلدين عدد من الوثائق تغطي مختلف مجالات التعاون بين البلدين أهمها التجارة والسياحة، والمعارض، والتعاون العلمي والتكنولوجي، فضلا عن التعاون في مجال الري والنقل الجوي والشئون الاجتماعية.

شراكة مصرية كونغولية في مشروعات الكهرباء

تمت مناقشة الفرص المتاحة أمام الشركات المصرية العاملة في مجالات الكهرباء والطاقة للاستثمار وتنفيذ مشروعات كهرباء في الكونغو وتشجيع انشاء شركات مشتركة في مجال تصنيع وتوريد المهمات الكهربائية.

ربط كهربائي بين سدّي إنجا وأسوان

اتفقت مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية علي تنفيذ مشروعات محطات إنتاج كهرباء مائية والاستعانة بالخبرات المصرية في تطوير المحطات القائمة بالكونغو وتوسيع شبكات توزيع الكهرباء وإنارة الريف وتدريب الكوادر البشرية الكونغولية في مختلف مجالات الكهرباء.